وجه انه نجس كما صله قال الرافعي وهو ساقط والله اعلم **قال**
والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد وابن آدم الميتة ما تكلمها نجسة لقوله يعلى
حرمت عليكم الميتة وتحريم ما لا حرمة له ولان ترى في اكله يدل على نجاسته والميتة كل
من مات حتفا او اختل فيه شرط من شروط التذكية كذبيحة المجوسي والمجوسي
ومادح نفسه ونحوه وكذا ذبح ما لا يؤكل وضابطه ان تقول الميتة ما زالت حياته
بغير ذكاة شرعية ويستثنى من الميتات السمك والجراد اما السمك فلقوله عليه الصلاة
في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته حديث صحيح **واما** الجراد فلقوله عليه
الصلوة والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد رواه ابن ماجه باسناد ضعيف
نعم رواه البيهقي موقوفا على ع وقال انه صحيح وحكمه حكم المرفوع ويستثنى
الادمي ايضا فلا ينجس بالموت على الراجح مسلما كان او كافرا لقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم
وقضيته التكريم ان لا يحكم بنجاسته وقال عليه الصلوة والسلام لا تنجسوا موتاكم
فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين
**وقال** الحافظ ضياء الدين المقدسي اسناده على شرط الشيخين وفي الصحيحين
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وهو جنب سبحان الله ان المؤمن
لا ينجس وهو يعم الحي والميت **وقيل** ينجس بالموت لانه حيوان طاهر
في الحيوة فيها كول بعد الموت فينجس كغيره واستثنى ايضا الجنين الذي يوجد ميتا
عند ذبح امه فانه طاهر حلال وكذا البيض ايضا اذا مات بالضغطة اي بالصمة فانه
يحل بالقولين وكذا البعير لنا اذا مات بالهرم فيما يحل والجواب
ان هذه ذكاة شرعية **في الكلب** وغيره الا ما من ولوغ الكلب والخنزير سبع
مرات احداهن بالتراب وغسل من ولوغ سائر النجاسات مرة **تنبيه** في الله
تفضل اما الكلب فلقوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه ثم ليغسله
سبع مرات رواه مسلم **وفي** رواية اخرى له طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب
ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب **وفي** رواية فاغسلوه سبع مرات وعفروه





الثامنة في التراب والولوغ في اللغة الشرب باطراف اللسان وجه الدلالة انه عليه
الصلوة والسلام امر بالغسل وظاهر الوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم طهور اناء احدكم
والطهارة تكون عن حدث وعن نجس وكل حدث هنا فنعين النجس فان قيل
المراد هنا الطهارة اللغوية فالجواب ان حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم
على الحقيقة اللغوية مع انه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات وفي الحديث
دلالة على نجاسة ما ولغ فيه وانه ان كان طعاما ما يباع ويحرم اكله كان اراقته اضاعة
مال فلو كان طاهرا لم يؤمر باراقته مع انا قد نهينا عن اضاعة المال للفرق
بين ان يتنجس بولوغه او بوله او دمه او عرقه او شعره ويشبه ذلك من جميع
اجزائه وفضلاته وانه يغسل سبعا احداهن بالتراب **قال** النووي في اصل الروضة
وفي وجه شاذ انه يكفي في غسل ما سوى الولوغ غسلة كغسل سائر النجاسات وهذا الوجه
قال في شرح المهذب انه متجه وقوي من حيث الدليل لان الامر بالغسل سبعا
انما كان ليغلب على ما كلة الكلاب وهل يغسل من الخنزير كالكلب ام لا قولان
الجديد انه يقطع بعضهم بنعم لانه نجس العين فكان كالكلب بل اولى لانه لا
اقتناء له بحال **وقال** في القديم انه يغسل مرة كسائر النجاسات لان التغليظ في
الكلب انما ورد فظاهر هم مما يعتادونه من مخالطتها وتجرها كالحد في الخمر وهذا القول
رجحه النووي في شرح المهذب ولفظه الرافعي من حيث الدليل انه يكفي غسلة واحدة
بالتراب وبه قطع اكثر العراقيين قالوا ينجاسة الخنزير وهذا هو المختار
لان الاصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع لاسيما في هذه المسئلة المبنية على التعبد
وذكر مثل هذا في شرح الوسيط ايضا **وهل** يقوم الصابون والاشنان
مقام التراب فيه اقوال احدها نعم كما يقوم غير الحجر مقامه في الاستنجاء وكما
يقوم غير الشب والقرض والدباغ مقامه وهذا ما صححه النووي في كتابه روس
المسائل والاظهر في الرافعي والروضة وشرح المهذب انه لا يقوم لانها طاهرة منعقدة
بالتراب فلا يقوم غير مقامه كالتيمم **والقول الثالث**

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)